Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

22 Février 2012
22 فبراير 2012

بيان اليوم

من أنشطة المعرض الدولي للنشر والكتاب بالدارالبيضاء

ندوة تكريمية للباحث والحقوقي الراحل محمد البردوزي

استعاد المشاركون في ندوة تكريمية للباحث والحقوقي الراحل، محمد البردوزي، إسهام شخصية تضالية وعلمية بارزة تركت بصمات واضحة على السياسات العمومية والحقل البحثي بالمغرب.

وقدم مثقفون وحقوقيون، خلال الجلسة التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان مساء الأحد الماضي في إطار فعاليات المعرض الدولي للكتاب والنشر بالدار البيضاء، الراحل كنموذج للمناضل والباحث الذي جمع بين المقاربة المرنة والمنفتحة للواقع المغربي والصرامة العلمية والنظرية في تناول القضايا التي اشتغل عليها.

وعرض وزير الإعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى الخلفي، جوانب من الإسهام البحثي للراحل محمد البردوزي، لاسيما من خلال تجديده المنهجي البارز في سياق نقده للكتابات السوسيولوجية والأنثربولوجية، الفرنسية والأنغلوسكسونية، التي اتخذت المجتمع المغربي موضوعا لها.

وتناول الخلفي السجايا العلمية للراحل، في عزله للحدود الفاصلة بين الإثيولوجيا والمنهج العلمي وكشفه لثغرات الأطروحات الكولونيالية وتجديده في نقد الاستشراق، في مرحلة نضج فكري متقدم حمله إلى الاغتراف من آخر ما وصلت إليه الدوائر البحثية في العلوم الانسانية عبر العالم.

وتحدث عن بصمات خلفها الراحل من خلال استثمار عدته المنهجية في الدفع بالسياسات العمومية المختلفة الى الأمام، سواء في إطار الميثاق الوطني للتربية والتكوين أو هيئة الانصاف والمصالحة أو صياغة الوثيقة الدستورية الجديدة.

واستعرض المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري لحقوق الانسان، العطاءات التضالية للراحل على عدة محاور حقوقية، بدءا بكونية حقوق الانسان وصولا الى إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة مرورا بالنقاش الوطني حول عقوبة الاعدام وغيرها من الملفات الحقوقية.

وقال الهيبة إن محمد البردوزي كان منشغلا بمسألة التربية على المواطنة والتسامح ومقاومة ثقافة الكراهية، كما ناضل باستماتة من أجل المزاوجة بين الحقوق السياسية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى.

وخلص المندوب الوزاري الى أن البردوزي انتج تراثا فكريا يستدعي إعمال التحليل الأكاديمي والاستضاءة بمقاربته الشمولية لإشكالية حقوق الانسان، والتي لا تقبل تجزيئها الى ملفات قطاعية.

لقد ربط البردوزي دائما - يقول الكاتب والناشر عبد الجليل ناظم- بين النظرية والممارسة، ضدا على العقوية والتجريبية التي تؤدي الى انفصال الأهداف عن الوسائل، كما أبرز أولوية توظيف المعرفة للفعل في الواقع.

وأوضح عبد الجليل ناظم في شهادته أن الراحل تجاوز التحليلات الجزئية والثنائيات المتناقضة متبنيا رؤية نسقية للقضايا العلمية والمجتمعية المطروحة، ومؤمنا بأن الثقافة معرفة ضد الجهل.

وشكل اللقاء مناسبة قدمت خلالها زوجة الفقيد، بديعة ملوك، جملة الأهداف التي سطرتها مؤسسة محمد البردوزي من أجل حفظ التراث الفكري للراحل وتوظيفه لإثراء الحقل البحثي في المغرب.

محمد العناز

البردوزي كان منشغلا بمسألة التربية على المواطنة والتسامح ومقاومة ثقافة الكراهية، كما ناضل باستماتة من أجل المزاوجة بين الحقوق السياسية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى.

Revue de Presse du Conseil

الشروق

أزيد من 5000 شخص زاروا رواق مجلس الجالية المشترك بمعرض الكتاب

■ الشروق

بلغ عدد زوار الرواق المشترك لمجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس المنافسة والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ما يفوق الخمسة آلاف زائر خلال الدورة ال18 للمعرض الدولي للنشر والكتاب التي اختتمت الأحد الأخير. كما تفاعل هؤلاء الزوار،حسب بلاغ في الموضوع، مع 300 شخصية أدبية وسياسية وباحثين وفنانين وفاعلين جمعويين من المغرب وخارجه شاركوا، بدعوة من هذه الهيئات، في ما يفوق مئة تظاهرة ونشاط نظمت بهذا الرواق المشترك. وكان بلاغ مشترك صادر عن الهيئات الأربع المذكورة، قد أفاد أن البرنامج الذي أعدته هذه المؤسسات، «مكن من تبادل الأفكار وإثارة النقاش مع الجمهور العريض الذي زار الرواق حول تيمة الهجرة في الأعمال الأدبية والمستجدات التي يعرفها العالم العربي وحقوق الإنسان و الحكامة الجيدة في المغرب وفي العالم». و أضاف المصدر ذاته أن البرمجة المخصصة لموضوع الهجرة تمحورت حول ثلاثة محاور، يهم الأول الكتابة النسائية، الذي توخى المنظمون من خلاله تكريم المبدعات المغربيات في العالم، ويتعلق الثاني بـ«الهجرة في كل تمظهراتها»، الذي مكن من الإطلاع على وضعية المغاربة المغتربين عبر كل القارات وكذا مكانة مغاربة العالم في الدستور الجديد، فيما خصص المحور الأخير للكتاب لتقديم جديد إصداراتهم. ومكن «مقهى الحقوق»، الذي يعد إحدى أقوى اللحظات في هذه البرمجة، من التداول بشأن قضايا مرتبطة بإصلاح العدالة والحقوق الثقافية والديمقراطية التشاركية، فيما خصصت العديد من اللقاءات، في إطار هذا اللقاء، للتاريخ والأرشيف والذاكرة. واستقبل الرواق مئات من تلاميذ المدارس في إطار البرمجة المخصصة للشباب"التي تميزت بإثارة مواضيع مرتبطة بحقوق الإنسان والمواطنة والحكامة الجيدة. وتم، خلال هذه الدورة، تكريم أسماء وسمت الفكر المغاربي وقدمت الكثير لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وساهمت بقوة في تحديث الممارسة والثقافة الديمقراطية في هذه المنطقة، وهم الراحل محمد البردوزي والراحل سيمون ليفي وكمال جندوبي الذي حضر فعاليات هذا المعرض. كما تميز الرواق بعرض أزيد من 3 آلاف كتاب ومجلة حول الهجرة وحقوق الإنسان والمواطنة والحكامة الجيدة.■

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

كمال الجندوبي لـ «الاتحاد الاشتراكي»:

انتصار القوى المحافظة بعد حالة ثورية ليس أمرا استثنائيا في المغرب

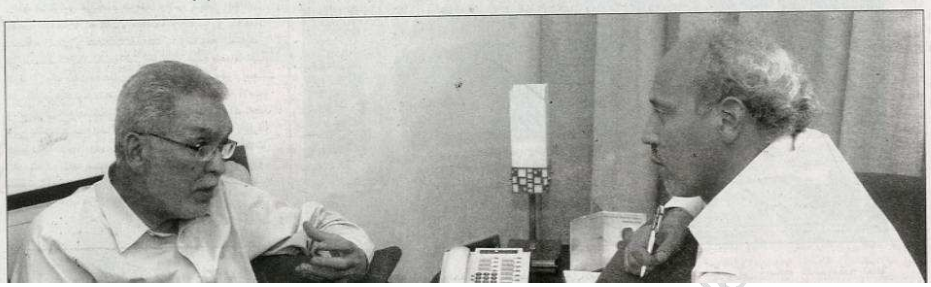

خص كمال الجندوبي الجريدة بهذا اللقاء بعد التكريم الذي خصصه له المجلس الوطني لحقوق الإنسان على هامش المعرض الدولي للكتاب في دورته 18 فكان لنا معه اللقاء التالي.

كمال الجندوبي، من مواليد عام 1952 في تونس، وهو ناشط في مجال حقوق الإنسان. هو خريج معهد إدارة الأعمال في باريس وحاصل على شهادة الدراسات المعمقة من جامعة باريس الثانية. كان عضوا ورئيسا لعدة جمعيات لحماية حقوق الإنسان، بما فيها الشبكة الأورووبية المتوسطية لحقوق الإنسان منذ 2003. وناشط في عدة جمعيات للهجرة. انتخب من قبل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي رئيسا للهيئة العليا المستقلة للإنتخابات لتنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي.

التقاه بالدار البيضاء: يوسف لهلالي

مسار

Revue de Presse du Conseil National de

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

منذ البداية كان معروفا أن البعد الاقتصادي والاجتماعي هو بعد كبير وعميق ويمكن ان يهدد المسار الديموقراطي

مؤسسات

التجربة المغربية مثال للتحول السلس والمتدرج في المنطقة لإصلاح النظام السياسي والاقتصادي من خلال اصلاح المؤسسات القائمة من الداخل دون رجة كبيرة

الزميل يوسف لهلالي يحا

○ أول سؤال يتبادر الى ذهني عند رؤيتك اليوم بعد اكثر من سنة، هو كيف حال تونس اليوم؟

■■ حال تونس اليوم بخير بعد أن هربت منها الديكتاتورية،وانتقلنا الى مرحلة انتقالية،وعموما بالمقارنة بالماضي الوضع احسن بكثير.

○ هل ظروف المرحلة الانتقالية صعبة،أم ان الأمور تسير بيسر؟

■■ ربحنا رهان الحرية، لكن البناء الديموقراطي هو مسلسل جديد برهاناته وتعقيداته وصعوباته .نحن انتقلنا مما يمكن ان نسميه وضع وقتي نتج عن ظروف الثورة الى وضع انتقالي بمراحله المتعددة. يمكننا القول ان المسار التونسي انتقل من الثورة الى المؤقت، الى المرحلة الانتقالية، وهي مرحلة تضم عدة مراحل ،المرحلة الاولى كانت هي محطة وضع دستور جديد للبلاد ،اي النص الاساسي للمكونات المؤسساتية للدولة ، ثم تحديث المؤسسات وبعدها تاتي المرحلة العادية.

○ المرحلة الانتقالية هذه من اجل تنزيل الدستور الجديد وبناء مؤسسات جديدة لنقل البلاد نحو ديموقراطية حقيقية هي نظرك الا تعيقها المطالب الآنية لعموم المواطنين الذين هم في حاجة الى تحقيق مطالب استعجالية، كالحصول عن العمل وتحسين الظروف الاجتماعية؟اي ان هناك احيانا خلطا بين مطلب بناء المسلسل الديموقراطي والمطالب المستعجلة للفئات العريضة من المواطنين ؟

■■ هناك صحيح خلط في الأولويات ونوعية المطالب المستعجلة،شيء طبيعي جدا بعد ان عشنا فترة كبيرة من الكبت والتعسف ، بعدها تخرج كل هذه المطالب الى الشارع.كان في السابق يقال ان مسالة الفقر هامشية في تونس، لكن تبين ان الامر غير صحيح.ان عددا هائلا من التونسيين يعانون التهميش والفقر، منذ زمن وذلك ناتج عن ارادة واختيارات سياسية للنظام السابق .وهذه الفئات اليوم انتزعت حقها في التعبير،وان هناك اوضاعا ملحة والوضع الاجتماعي اليوم من خلال النسبة الكبيرة للعاطلين في بلد عدد سكانه قليل يمكن القول ان الناس تريد تغيير وضعها ، وهذه كلها مشاكل برزت على السطح في نفس الوقت ، خاصة وان الثورة لم يخطط لها ، فقد فاجات الجميع و لا احد استعد لهذه المرحلة الانتقالية. يجب ان تحدد مراحل لذلك ولا بد من رصد الاولويات والامكانيات التي تتوفر عليها لبلد إمكانياته المادية محدودة .

○ هل يمكننا القول ان الهشاشة الاجتماعية والفقر يهددان المرحلة الانتقالية في تونس؟

■■ أسباب الثورة الأساسية في تونس كانت هي البطالة والمشاكل الاجتماعية وواقع الاهمال والتهميش للسكان وقضية الحريات كذلك .منذ البداية كان معروفا ان البعد الاقتصادي والاجتماعي بعدان كبيران وعميقان ويمكن ان يهددا المسار الديموقراطي، لم تكن هناك نظرة دقيقة تمكن الناس والراي العام من ادراك الازمة التي كنا نعيش فيها ومعالجتها بالشكل الذي يمكن ان يرضي الراي العام التونسي.وهو ما يفسر قوة الاحتجاجات وتحركات العديد من الفئات الاجتماعية و يخلق نوعا من الحيرة التي بدات تكتسح التوانسة، لانه يجب اعطاؤهم افقا للخروج من هذه الازمة.

○ طبعا كمال الجندوبي، انت مناضل حقوقي تعرضت وعانيت من أجل تونس ولعبت دورا كذلك على المستوى المتوسطي كرئيس للمنتدى المتوسطي تونس لعبت دورا رياديا باعتبارها كانت البادرة والرائدة في الربيع العربي، هل يحس اليوم التونسيون بثقل هذه المسؤولية ،مسؤولية تزعم تيار التغيير بالمنطقة، فاليوم الجميع ينتظر المرحلة الانتقالية بتونس وكيف ستتطور ،هل تشعر بهذه المسؤولية؟

■■ الغلب التوانسة ليس لديهم هذا الشعور،هو بالطبع موجود لدى فئة محددة، طبعا هناك تعاطف عربي ودولي حول صورة السبق هذه التي حققها التونسيون، لكن في نفس الوقت تونس بلد صغير وإمكانياته جد محدود وهذه المسؤولية التي ذكرت هي مسؤولية فقط رمزية،اكبر ما يمكن ان نقدمه للمنطقة والعالم العربي، انجاح هذه التجربة الديموقراطية هو اصعب شيء ، وفيه تعقيدات ورهانات ومصالح متضاربة . المشكلة الاخرى هي على المستوى الاقليمي ،الشريك الاقتصادي الاساسي لتونس هو اوربا،وقد دخلت في ازمة حادة اقتصادية ولها انعكاسات على تونس . الشعب التونسي وباقي البلدان العربية دخلت الى المسار الديموقراطي ،في الوقت الذي تجد فيه الديموقراطية نفسها في ازمة على المستوى العالمي .هذه المعطيات يصعب على المواطن العادي ادراكها وحتى جزء من النخب.كيف نقرا هذا الواقع وكيف نغير فيه وهي وضعية عالمية جد معقدة بالنسبة لنا، وكيف نتصرف فيها خاصة اننا لم نكن جاهزين لهذه المرحلة وهي مرحلة لم يفكر فيها احد.ولا يوجد نص او نظرية تتحدث عن هذه المشاكل.نحن اليوم علينا ان نعمل، ان نجد الحلول وفي نفس الوقت ان نفكر في الحلول الممكنة وهي وضعية استثنائية لم تعرفها اية منطقة بالعالم وهي اشكالية صعبة.

○ هناك من يعتبر ان الانتقال الديموقراطي بالمنطقة كان سرّيعا واستفادت منه القوى المحافظة بهذه المجتمعات وليس القوى التي تناضل من اجل تغيير حقيقي،لان الديموقراطية هي مسالة ثقافية تمس المجتمع،والتغيير يجب ان يطبع علاقاته حتى تصبح اكثر ديموقراطية ،وهو شيء ينقص بلدان المنطقة التي انتصرت في الانتخابات الاخيرة بها القوى المحافظة، و ليس قوى التغيير سواء بتونس،المغرب او مصر ما هو تحليلك لهذه الوضعية؟

■■ ما حدث لا يخص فقط تونس،المغرب ومصر. انظر الى الثورة الطلابية بفرنسا سنة 1968 وهي ثورة شبابية من اجل التغيير، لكن الانتخابات التي جاءت بعدها فاز بها المحافظون. انتصار القوى المحافظة بعد حالة ثورية في مجتمع ما ليس امرا استثنائيا وله تفسيرات متعددة، لكن المهم ان الانتقال سار الى الامام وليس هناك اية عودة الى الوراء او الى الماضي، التساؤل المطروح اليوم هوهل هذه القوى المحافظة ستدفع بالمسار الديموقراطي والتغيير الى اقصى حد له، ام انها ستعود بنا الى الماضي.هذا هو السؤال.ان ينتصر المحافظون بعد الحالة التي عاش عليها المجتمع ليس مفاجاة.خاصة للبلدان التي لم تعد نفسها الى هذا النوع من التغيير الذي كان مفاجئا للجميع.ما وقع ان انفلات الشباب جاء في اطار تاريخي معين ووضعية معينة هو الذي اعطى هذا التغيير اليوم بتونس. والسؤال الذي يجب ان نطرحه اليوم هو لماذا هذه القوى التي تصنف نفسها تقدمية وحداثية لم تنجح في الانتخابات الاخيرة،ولم تربح الرهان الانتخابي في هذا الظرف؟ هذه هي الاسئلة التي يجب طرحها وما يلفت الانتباه في تونس ليس هو انتصار النهضة، بل هو الفارق في الرصيد مع باقي القوى الاخرى غير المحافظة.الفرق كان كبيرا وهو ما يستدعي من القوى التقدمية الرجوع اليه ودراسته من اجل مراجعة النفس وان تسال نفسها لماذا كل ما اقترحته وقدمته لم يجد استجابة لدى الناخبين ولم يترجم في الواقع؟والسؤال هو ليس فقط لماذا انتصر المحافظون، ولكن لماذا لم ينتصر غير المحافظين؟عندما نجيب عن هذا السؤال سوف نجد الاسباب الحقيقية.

○ سوف اسالك عن التجربة المغربية وكيف تراها من وجهة نظرك، خاصة ان لك صداقات كثيرة في المغرب، سواء في المنظمات الحقوقية او الحزبية التي تشتغل على المستوى المتوسطي،بمعنى انك ملاحظ خارجي لكن في نفس الوقت لك ارتباطات كثيرة في هذا البلد؟

■■ فيما يخص التجربة المغربية قبل الربيع العربي،كانت محكومة بقضية التوقيت (وهو تعبير لا افضله، لكنه اصبح هو السائد على التحول بالمنطقة)

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

ظلت كانت التجربة المغربية في رايي تستجيب لأطروحة التحول السلس والمتدرج في المنطقة لإصلاح النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال اصلاح المؤسسات القائمة من الداخل دون رجة كبيرة من خلال إصلاحها من الداخل . ما بعد ما سمي بالربيع العربي ،تبدو التجربة المغربية وكانها ابتعدت عن هذا المسار وهو بعد يرمز الى خصوصية الاوضاع ببلد ما، اكثر منها شيء اخر. تبقى التجربة المغربية من خلال ما تمت مراكمته من اصلاحات وتجارب رغم انها لم تغير بصورة جذرية النظام السياسي ولكنها اصلحت فيه وحققت الى حد ما شيئا من التقدم، رغم بعض المشاكل الثقيلة الناتجة عن التاريخ والموروث . انا دائما اقول للاصدقاء المغاربة ان المغرب استفاد من الوضع الذي طرحه الربيع العربي واستنتج الدروس من خلال اصلاح الدستور وتنظيم الانتخابات والمسلسل الذي واكب ذلك، هذا ما تحقق على المستوى السياسي ،لكن من الرهانات الكبرى بالمغرب هو المستوى الاجتماعي وهذا موضوع اخر ، كما في حالة تونس ،فإن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية يمكن ان تهدد المسار السياسي الديموقراطي في الاخير تبقى الاشكالية الكبيرة هي مدى قدرة الدولة على معالجة هذه الملفات بصورة انية او على المستوى المتوسط والبعيد.

○ تحدثنا عن دور القوى المحافظة التي استفادت من الانتخابات،ماذا عن دور الجيش، خاصة بتونس ومصر ،هل هو عامل تغيير، ام انه عامل يراجع الى الوراء؟

■■ هناك اختلاف جذري بين الحالتين التونسية والمصرية فيما يخص دور الجيش ،في مصر الجيش موجود بالسلطة منذ 1952 وهو جزء من السلطة التي تسير الامور. في تونس الجيش بقي في الثكنات منذ الاستقلال،وبقيت المؤسسة العسكرية خارج المجال السياسي واقتصر دورها على حماية الحدود والقيام ببعض المشاريع التنموية في المناطق النائية.ورغم ان بن علي قادم من الجيش ،فقد عمل هو الاخر على ابعاده عن المجال السياسي .واهتمامه بالمجال التنموي جعله يكون قريبا من السكان بفضل مهمته في توفير بعض البنى التحتية.

الجيش بمصر ليست له السلطة فقط بل مصالح اقتصادية كبيرة، له مؤسسات ووزن في الاقتصاد ويمثل جزءا من ثروة مصر ما بين 20 و40 في المائة من الثروة بمصر حسب بعض التقديرات، وهو ما يجعل منه فاعلا اساسيا في تونس ،لا شيء من هذا وليس له علاقة بالمال.في حين في مصر هو يجمع بين المال والسلطة والجيش التونسي يمكن ان نطبق عليه صفة جيش جمهوري احترافي.وهو ضامن لاستمرارية الدولة، والمؤسسات بتونس لم يحدث بها ما سار بليبيا التي اختفت منها الدولة.وهو بتونس ضامن الدولة والمسار والمصلحة العليا للبلاد.

الجيش في تونس يحبه الناس، لأنه لم يقمع اثناء الثورة، بل قام بحمايتهم وضمن استمرار المؤسسات بتونس ولم يدخل السياسة رغم ان هناك من اراد ان يدفعه إلى ذلك.

○ بعد مرور سنة على الثورة بمصر ،الشباب المصري لم يحتفل بها واعتبر ان نتائجها اختطفت منه من طرف القوى المحافظة والجيش.هل توافق هذا الراي؟

■■ الى حد ما هو راي صحيح.يمكن أن نقول ان هناك صراعا بين قوى الشباب التي كانت وراء الثورة وحركت الشارع وتزعمت الحراك وبين قوى محافظة والقوة العسكرية ،الشاهد على ذلك، ارتفاع عدد المحاكمات العسكرية بمصر بعد الثورة، والتي مست 12000 واغلبهم من شباب الثورة، بالاضافة إلى الحملات الاعلامية التي تقوم بها الدولة والملاحقات التي تستهدف الشباب ومن طرف القوى المحافظة .وطبيعي ان يقول الشباب المصري ان هناك محاولة لسرقة ثورته.انا اشاطر هذا الشعور وهذا الراي .

○ سؤالي إليك كمناضل متوسطي عاش بالمنفى الفرنسي، عند اندلاع الثورة بتونس وليبيا كان موقف الضفة الشمالية للمتوسط سلبي مما يحدث بالضفة الجنوبية،وصرخت ايطاليا وفرنسا أنهما مهددتان بالهجرة السرية، بمعنى الضفة الشمالية لم تقدم المساعدة في هذه الظروف الصعبة، بل افتعلت مشكلة حول الهجرة السرية، كيف تحلل هذا الموقف من «اصدقائنا » بالشمال؟

■■ طبعا هذه القوى المحافظة التي تحكم بالشمال وتراهن على إغلاق الحدود وبناء الجدران، راهنت ايضا على فشل هذه الثورة وراهنت على الديكتاتوريات بدعمها اقتصاديا وسياسيا وامنيا، وراهنت ايضا على ان شعوب المنطقة غير قادرين على تغيير الوضعية ، بالإضافة إلى رؤيتهم الى المنطقة الاورومتوسطية، ورؤيتهم الى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ،وكل هذه الرهانات لم تنجح وهي رؤية كذبت وضربت بصورة اوربا بالمنطقة.وحتى بعد الثورة فإن هذه القراءة المحافظة للاوضاع ما زالت مستمرة باوربا حول الأمن والهجرة .وهي مقاربة مترددة ومخنوقة اتجاه المنطقة.لم تتغير رغم بعض التصريحات العامة واوربا محتاطة بقوة من التحولات بالمنطقة، خاصة ان الانتخابات التي عرفتها هذه البلدان نقلت الى السلطة قوى محافظة اسلامية.

الأوربيون مطالبون بمراجعة نسقهم وعمق تحليلهم للرهانات المطروحة اليوم حول التبادل البشري والرهان الاقتصادي ، التكامل الاقتصادي للخروج من النسق القديم الذي كان في صالح اوربا في جميع المجالات وهو لم يحيد بعد. بعض القوى باوربا تطرح ذلك، اوربا كانت – سياسي معطوب ومشلول يعاني اليوم من ازمة اقتصادية جد حادة . لهذا اوربا يلزمها وقت كبير لمراجعة سياستها هذه، وهذا الوقت سوف يكون ضائعا.ولهذا لا بد لبلدان المغرب الكبير ان ترتقي بدورها في المنطقة لتكون فاعلا فيها بدل انتظار مبادرات الاخرين. اي لا بد من وحدة المغرب الكبير ليصبح قوة إقليمية.

هذا مطلب مازال مطروحا بالمنطقة منذ سنوات الخمسين،الوحدة المغاربية هي ضرورة مازالت مطروحة.

○ وكيف تفسر أن مطلب الوحدة بالمنطقة رغم ان مشروعها يعود لنصف قرن لم يتحقق بعد، في حين تحققت تكتلات إقليمية لبلدان جاءت بهذه المشاريع في العقود الأخيرة؟

■■ هذه من المفارقات الكبيرة ، نحن في المنطقة نتكلم كثيرا لكن العمل غائب . وغياب إرادة سياسية لذلك،وهناك معيقات واختلافات في الرؤى والمصالح. في هذا المجال لا يكفي الاتفاق السياسي .والمشكلة اليوم هي مشكلة اجيال ومشكلة تركيبة نفسية. الجيل الذي ناضل من اجل استقلال بلدان المنطقة كان ما يجمعه اكثر مما يفرقه، بمعنى ان المشترك كان هو الطاغي عليه،نرى كيف ان اغتيال فرحات حشاد بتونس كان له وقع واضرابات بالمغرب، بالاضافة الى التنسيق بين الحركات الوطنية. الوحدة بين بلدان المنطقة هي حتمية وضرورية وهي ليست فقط لمصلحة اقتصادية ،هي ضرورة لحفظ شعوب المنطقة لكيانها ولكرامتها وسيرورتها ويجعلها تشارك في حضارات العالم . لاننا لا نشارك في التنافس العالمي ،نحن فقط تابعين لما يحدث بالعالم.وليس طرفا في المنافسة بل نتابع ما يحدث.نحن كبلدان مغاربية نتابع ما يحدث في العالم من موقع ضعف وليس لنا تاثير حول اي شيء،ولنا قوى غيبية تريدنا ان نعود إلى الوراء .

المغرب الكبير ليس فقط لحل المشاكل الإقتصادية، لابد ان يكون لنا طموح للتنافس مع باقي دول العالم وان يكون هذا الهدف واضحا بالنسبة للدول . على المجتمع المدني ومختلف القوى الحية ايضا ان تلعب دورها في هذا المجال من اجل الدفع بالمنطقة الى الامام. يجب ان نستعيد نفس 1958 بحثية ونقوم بتحيينه اليوم ونعطيه نفسا جديدا و بعدا للارتقاء بالمنطقة.

Revue de Presse de l'Homme

Rideau pour le SIEL

21/02/2012 | Classé sous: Culture,Littérature | Publié par: LNT

Le rideau est tombé, dimanche à Casablanca, sur la 18e édition du Salon international de l'édition et du livre (SIEL) après un franc succès auprès du public qui a afflué en nombre à cette manifestation. C'est dans un climat d'enthousiasme, réunissant le Conseil de la Communauté marocaine à l'étranger, le Conseil national des droits de l'Homme, le Conseil de la concurrence et l'Instance centrale de prévention de la corruption, que plus de 5000 visiteurs ont pu débattre et interagir avec les 300 femmes et hommes de lettres, personnalités politiques, chercheurs, artistes et acteurs associatifs.

Près de 250 participants en provenance du Maroc et d'une vingtaine de pays, une centaine de rencontres et de manifestations, une pièce de théâtre, la projection de documentaires et un récital de poésie hassani : tel est le programme qui a été conçu par les quatre institutions présentes à cette 18ème édition du SIEL et qui s' est articulé autour de plusieurs "fils rouges" : Ecritures au féminin, L'immigration dans tous ses états, Le café des droits, Printemps arabes, Histoire et mémoire, Bonne gouvernance …

Chercheurs et acteurs venant de Syrie, du Yémen, de Tunisie, de Libye et d'Egypte, mais aussi de France, de Suisse et des Etats-Unis ont fait le bilan des soulèvements, à la fois communs et dissemblables, qui ont secoué la région arabe. Tous les matins, un Programme jeunesse a été proposé au public scolaire avec des animations spécifiques autour des thématiques des droits de l'Homme, de la gouvernance et de la citoyenneté. Enfin, plusieurs rencontres ont été programmées sur les problématiques de l'histoire, des archives et de la mémoire.

A noter que trois hommages ont été rendus à des figures marquantes de la pensée maghrébine et dont les apports à la promotion de la démocratie et des droits humains ont puissamment contribué à la modernisation des pratiques et de la culture démocratiques dans notre région : les défunts Simon Levy, Mohammed Berdouzi, ainsi que Kamel Jendoubi, qui a honoré le Salon par sa présence.

Le public a pu également découvrir une librairie riche de plus de 3000 titres et revues sur l'immigration, les droits de l'Homme, la citoyenneté et la bonne gouvernance.

Enfin, il est à signaler que plusieurs personnalités du monde politique, diplomatique, culturel et associatif ont fait le déplacement dont notamment le Président de la Chambre des Représentants Karim Ghellab et de 12 ministres du gouvernement.

Fatimazahraa Rabbaj

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Casafree.com

Culture : 18ème édition du Salon international de l'édition et du livre de Casablanca : La fête du livre et des droits humains, de l'immigration et de la bonne gouvernance

Le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger, le Conseil national des droits de l'Homme, le Conseil de la concurrence et l'Instance centrale de prévention de la corruption ont clôturé le dimanche 19 février 2012, leur participation à la dix-huitième édition du Salon international de l'édition et du livre de Casablanca, avec une fréquentation du stand organisé en commun de plusieurs milliers de visiteurs.

Pendant dix jours, plus de 5000 visiteurs ont pu débattre et interagir avec les 300 femmes et hommes de lettres, personnalités politiques, chercheurs, artistes et acteurs associatifs, du Maroc et d'une vingtaine de pays étrangers, invitées à plus de cent manifestations et activités organisées sur le stand commun.

La programmation conjuguée des quatre institutions a permis de partager avec le grand public des moments de réflexion et de débats autour de la littérature dans l'immigration, de l'actualité dans le monde arabe, des droits humains, de la citoyenneté et de la bonne gouvernance au Maroc et dans le monde.

La programmation sur l'immigration a été conçue autour de trois axes, à savoir "Ecritures au féminin", rendant hommage aux écrivaines marocaines du monde ; "L'immigration dans tous ses Etats", qui a permis d'établir un état des lieux de la situation des communautés marocaines expatriées sur tous les continents ainsi que de la place des Marocains du monde dans la nouvelle Constitution ; et enfin, "Les rencontres" dédiées aux auteurs pour présenter leurs publications récentes. Cette programmation a notamment connu la participation de personnalités politiques des pays de résidence dont Mmes Joëlle Milquet, vice-premier ministre et ministre belge de l'Intérieur, Fatima Houda-Pépin, maroco-canadienne, première vice-présidente de l'Assemblée nationale du Québec, Fatiha Saïdi, sénatrice belgo-marocaine, M. David Assouline, sénateur en France...

La présence de chercheurs et d'acteurs venant de Syrie, du Yémen, de Lybie, d'Egypte, de Tunisie, de France, de Suisse, d'Italie, d'Espagne, des Pays-Bas, des Etats-Unis et du Maroc ont mis la lumière sur l'actualité dans le monde arabe, avec la présence notamment de Mmes Gema Martin Munoz, Khadija Cherif, MM. Salam Kawakibi, Muhannad Al Hassani, Edwy Plenel, Elias Sanbar, Mokhtar Trifi...

Le Café des droits, autre moment fort de la programmation, a permis de débattre des réformes de la justice, des droits culturels et de la démocratie participative, alors que plusieurs rencontres ont été dédiées à l'histoire, aux archives et à la mémoire. Enfin, le stand a accueilli des centaines de scolaires dans le cadre de la Programmation jeunesse, qui a été marquée par des animations autour des thématiques des droits de l'Homme, de la citoyenneté et de la bonne gouvernance.

Trois hommages ont été rendus à des figures marquantes de la pensée maghrébine et dont les apports à la promotion de la démocratie et des droits humains ont puissamment contribué à la modernisation des pratiques et de la culture démocratiques dans notre région : les défunts Mohammed Berdouzi et Simon Levy, ainsi que Monsieur Kamel Jendoubi, qui a honoré le Salon par sa présence.

Le public a pu également découvrir une librairie riche de plus de 3000 titres et revues sur l'immigration, les droits de l'Homme, la citoyenneté et la bonne gouvernance.

En partenariat avec l'Institut français du Maroc, Les Nocturnes organisées en dehors du Salon étaient l'occasion d'échanges et de découvertes entre les invités et le public. Des lectures, de la musique et du spectacle ont été animées notamment par Amal Ayouche, Fatema Hal, Abdellatif Laâbi, Kebir Mustapha Ammi, Majida Khattari, Halima Hamdane et l'artiste Tata Milouda.

Enfin, il est à noter que plusieurs personnalités du monde politique, diplomatique, culturel et associatif ont honoré le stand de leur présence, avec notamment l'accueil de M. Karim Ghallab, président de la Chambre des représentants et de 12 ministres du gouvernement.

Source : SIEL

Revue de Presse du Conseil National

بيان اليوم

خبراء أمميون: الحكومة المغربية مدعوة إلى إعطاء الأولوية لتأسيس هيئة من أجل المناصفة

دعت مجموعة العمل للأمم المتحدة حول التمييز الذي طال النساء في الحق والممارسة، أول أمس الاثنين بالرباط، الحكومة المغربية إلى «إعطاء الأولوية لتأسيس هيئة من أجل المناصفة»، وذلك طبقا للمعايير الدولية كوسيلة لتدعيم والنهوض بالمكتسبات التي حققتها المملكة المغربية في مجال المساواة بين الجنسين والحقوق الأساسية للمرأة.

وأكدت مجموعة العمل الأممية، خلال ندوة صحافية عقب اختتام زيارتها الأولى للمملكة (-13 20 فبراير) منذ إحداثها، والتي خصصت لتقديم الملاحظات الأولية حول مهمتها، أنه يجب «التعجيل بإعداد القانون المؤسس لهيئة المناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز».

وأشادت مجموعة العمل بالتقدم الذي تحقق من خلال المصادقة على التعديلات التي طالت مجموعة من القوانين، وبصفة خاصة مدونة الأسرة وقانون الجنسية ومدونة التجارة ومدونة الشغل والقانون الجنائي، معبرة عن أسفها لتواجد مقتضيات تكرس التمييز بمدونة الأسرة والتي لها علاقة بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال.

وفي معرض التطرق للمشاكل التي تعاني منها النساء والفتيات اللائي يعملن كخادمات في البيوت والنساء المهاجرات، حثت مجموعة العمل الحكومة المغربية على تسريع المداولات المتعلقة بمشاريع القوانين التي تهم العنف المنزلي وخادمات المنازل والمهاجرين.

ودعت المجموعة، التي أكدت أن التغييرات التي عرفتها المملكة تمت بإرادة أعلى هيئة داخل المجتمع، إلى التنزيل السليم لمقتضيات الدستور الجديد والتطبيق الأمثل للقوانين الجاري بها العمل في مجال الحقاظ على المكتسبات الديمقراطية.

وفي مجال الحياة السياسية والعامة، أكدت المجموعة على الدور الهام الذي اضطلعت به القوائم الانتخابية الوطنية بالنسبة لعدد النساء المنتخبات على المستوى الوطني والمحلي، مسجلة أن مثل هذه التدابير ليست ملزمة على الرغم من الضمانات الدستورية والقانون الانتخابي وقانون الأحزاب السياسية.

كما أن الحكومة مدعوة إلى وضع تدابير إضافية لتحقيق المساواة داخل الهيئات السياسية بمكن أن تكون مطابقة للمعايير الدولية، كما يتعين عليها تضمين توصيات اللجنة الاستشارية للجهوية بخصوص إدماج مقاربة النوع في كافة جوانب الجهوية بالمغرب.

كما أكد خبراء الأمم المتحدة الحاجة إلى وجود تمثيلية مناسبة للنساء في مناصب صنع القرار في جميع مؤسسات الدولة، بما فيها السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وبخصوص النساء القرويات وشريحة الفقراء، الذين يجب أن يكونوا جزء من الإصلاحات التاريخية التي تشهدها البلاد، دعا الوفد الحكومة إلى اتخاذ تدابير ملموسة لضمان المشاركة الكاملة لهؤلاء النساء في المرحلة المقبلة من تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي يتعين عليها إشراك اللجان الجهوية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني.

وحثت المجموعة، المكونة من خمسة خبراء، والتي ستقدم الخلاصات والتوصيات النهائية لزيارتها إلى المغرب في تقريرها إلى المجلس حقوق الإنسان خلال يونيو المقبل، الحكومة على تعبئة كل الوسائل المتاحة لمكافحة الصور النمطية والتمثيلية الضعيفة للمرأة.

وتدارست المجموعة، خلال هذه الزيارة، الإطار التشريعي المعمول به في المغرب لتعزيز المساواة والقضاء على التمييز على أساس الجنس، وتنفيذ التشريعات ذات الصلة، مع التأكيد على بعض أوجه القصور في مجال الحماية القانونية.

Revue de Presse

Libération

Groupe de travail des Nations unies sur la discrimination à l'égard des femmes : Le gouvernement appelé à mettre en place l'Autorité pour la parité

Revue de presse du Conseil National des Droits de l'Homme

Le Groupe de travail des Nations unies sur la discrimination à l'égard des femmes dans la loi et dans la pratique a appelé, lundi à Rabat, le gouvernement marocain à faire de "la mise en place de l'Autorité pour la parité une priorité", et ce en conformité avec les standards internationaux, comme moyen de consolider et promouvoir les acquis réalisés par le pays en matière d'égalité des sexes et de droits fondamentaux de la femme. "La rédaction de la loi qui va mettre en place l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination doit commencer dans les meilleurs délais", a souligné le Groupe de travail onusien lors d'une conférence de presse au terme de sa première visite au Royaume (du 13 au 20 février) depuis sa création, consacrée à la présentation des observations préliminaires sur sa mission.

La délégation s'est félicitée du progrès réalisé à travers l'adoption et les amendements de plusieurs législations, notamment pour ce qui est du Code de la famille, du Code de la nationalité, du Code du commerce, du Code du travail et du code pénal, regrettant toutefois l'existence de dispositions discriminatoires y compris dans le Code de la famille en relation avec le mariage, le divorce et la garde des enfants.

Relevant les déficiences dans le cadre légal de protection, en particulier pour les femmes et les filles qui travaillent comme employées domestiques et les femmes migrantes, la délégation a exhorté le gouvernement à accélérer les délibérations sur les projets de loi relative à la violence domestique, aux travailleurs domestiques et migrants.

Le Groupe de travail, qui reconnaît que le leadership et la volonté au niveau des plus hautes instances de la société marocaine ont été des facteurs déterminants dans la réalisation des progrès qu'a connus le Maroc, a plaidé pour la bonne application des dispositions de la nouvelle Constitution ainsi que la bonne interprétation des lois en vigueur de manière à préserver et garantir ces acquis démocratiques.

Concernant la vie politique et publique, la délégation a reconnu le rôle important que les listes nationales électorales ont joué pour le nombre de femmes élues à l'échelle nationale et locale, notant cependant que de telles mesures ne sont pas contraignantes malgré les garanties constitutionnelles et la loi électorale ainsi que la loi sur les partis politiques.

Le gouvernement est aussi appelé à mettre en place des mesures supplémentaires pour la parité au sein des instances politiques qui puissent être en conformité avec les standards internationaux. Il devrait aussi incorporer les recommandations de la Commission consultative sur la régionalisation quant à l'intégration de l'approche genre dans tous les aspects de la régionalisation marocaine.

Les experts onusiens ont également souligné les besoins en matière de représentation adéquate des femmes dans les positions de prise de décision à travers toutes les institutions de l'Etat, y compris l'exécutif, le législatif et le judiciaire.

S'agissant des femmes rurales et pauvres, qui doivent être une partie intégrante des réformes historiques que connaît le pays, la délégation a appelé le gouvernement à prendre des mesures concrètes afin d'assurer que ces femmes soient pleinement associées dans la

prochaine phase de mise en œuvre de l'Initiative nationale pour le développement humain (INDH) qui devra impliquer les commissions régionales du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et des représentants de la société civile.
Composé de cinq expertes, le Groupe de travail, qui présentera les conclusions et recommandations finales de sa visite au Maroc dans son rapport au Conseil des droits de l'Homme en juin prochain, a exhorté le gouvernement à mobiliser tous les moyens disponibles pour combattre les stéréotypes et la représentation négative de la femme.
Lors de sa mission, la délégation a examiné le cadre législatif en vigueur au Maroc pour la promotion de l'égalité et l'élimination de la discrimination fondée sur le sexe et la mise en œuvre des législations pertinentes, tout en mettant l'accent sur certaines déficiences en matière de protection juridique.

Mercredi 22 Février 2012

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الخبر
EL KHABAR

رئيس مؤسسة الوسيط يجري مباحثات مع وفد من المجلس الأوربي

أجرى عبد العزيز بنزاكور، رئيس مؤسسة الوسيط، مؤخرا بالرباط، لقاء مع وفد عالي المستوى من المجلس الأوربي، برئاسة السيدة غابرييلا بطاني دراكوني، المديرة العامة للبرامج بالمجلس.

وذكر بلاغ لمؤسسة الوسيط، توصلت "الخبر" بنسخة منه، أن هذا اللقاء تم في إطار زيارة تعتبر الثانية من نوعها للوفد الأوربي للمغرب، هدفت إلى مناقشة مشروع المجلس حول أولويات 2012-2014، في إطار تعاون الجوار.

وبحث اللقاء دعم مؤسسة الوسيط في مجال التكوين المتعلق بالوساطة، وكذا في إعداد وتنظيم الدورات التكوينية التي ينظمها مركز التكوين وتبادل الخبرات في مجال الوساطة الموجود مقره بالرباط، وذلك عبر برمجة حصص تهم حماية حقوق الإنسان والاجتهاد القضائي باللجنة الأوربية لحقوق الإنسان، سعيا وراء ضمان حماية أكبر لحقوق الإنسان وتحقيق الفعالية للحماية القضائية.

وحسب البلاغ، فإن اللقاء تطرق أيضا إلى تعزيز تبادل الخبرات بين الوسطاء على المستوى الإقليمي والدولي، وإلى الاقتراح المقدم مسبقا إلى وزارة العدل والحريات بالمغرب والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، باستفادة أطرهما من دورات التكوين في مجال حقوق الإنسان التي ينظمها الجهاز المختص للمجلس الأوربي بستراسبورغ.

وبالمناسبة، قدم رئيس مؤسسة الوسيط عرضا موجزا حول المؤسسة، مشيدا في الوقت ذاته بالمساهمة "المفيدة" التي قدمها المجلس خلال الدورتين السابقتين للمركز، معربا عن رغبته في تعميم الاستفادة من خبرات المجلس، في إطار علاقات الشراكة مع المغرب، وذلك بالنسبة لأطر المؤسسة، غداة إحداث المندوبين الخاصين والوسطاء الجهويين والمندوبين المحليين للمؤسسة، الذين نص عليهم ظهير إحداثها.

Revue de Presse du Droit de l'Homme

الشروق

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تنظم جلسة استماع بالجديدة

■ عبد الحق لشهب

نظمت اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان جهة الدارالبيضاء سطات، صباح الأحد الماضي بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، لقاء تواصليا مع المجتمع المدني والفعاليات الحقوقية بمدينة الجديدة. وتم خلال هذا اللقاء تقديم أعضاء اللجنة بالمنطقة (نادية نوعم -نجاة بوطالب- مليكة الزاكي وعبدالسلام المريني). ويسعى هذا اللقاء التواصلي، حسب المنظمين، إلى إقامة حوار قار ومنتظم على مستوى الجهة لبناء آليات للتشاور وتطوير أساليب التعاون للدفاع عن حقوق الإنسان وحريته وكرامته. وأكدت شميسة الرياحة رئيسة اللجنة الجهوية، في تصريح لـ«الشروق» أن العمل سينصب على إشراك الجميع في إبراز مشاكل المنطقة وأولوياتها على مستوى حقوق الإنسان في أفق إعداد مخطط استراتيجي للدفاع عنها وحمايتها والنهوض بها وضمان ممارستها الكاملة و المستمرة. وأشارت إلى أن اللجنة تسعى إلى استقصاء أفكار المجتمع المدني والمهتمين بالجهة حول انتظاراتهم واقتراحاتهم حول أساليب العمل للنهوض بحقوق الإنسان بالمنطقة وجعلها التزاما سياسيا وقانونيا مقدسا من طرف الجميع، إضافة إلى اقتراح الآليات الواجب وضعها لرصد الخروقات و متابعتها والحيلولة دون وقوعها أو تكرارها. ■

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

اعتصام أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بوجدة

قررت العديد من الفعاليات السياسية والحقوقية بمدينة وجدة الدخول في اعتصام وإضراب عن الطعام لمدة 24 ساعة اليوم الأربعاء أمام مقر «المكتب الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان». قرار هذه الفعاليات يأتي بعد اتخاذ المبادرة من المكتب المركزي لـ«الجمعية المغربية لحقوق الإنسان» التي قررت الدخول في اعتصام وإضراب عن الطعام أمام المجلس على المستوى الوطني في نفس اليوم.

وحسب حسن سرغوشني، أحد المشاركين في المبادرة والمعتقل السياسي السابق، فإن مبادرتهم تأتي «كخطوة تضامنية مع قرار الجمعية المغربية لحقوق الإنسان»، وأيضا «انسجاما مع ما رفعته من مطالب، وعلى رأسها إنقاذ حياة المعتقلين السياسيين وضحايا المحاكمات غير العادلة، المضربين عن الطعام في العديد من السجون المغربية». وختم بالقول: «سنناضل من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومحاكمة كل الجلادين».

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

sahara24.net

مجموعة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بطانطان يلوحون إلى خوض اعتصام مفتوح بالرباط

فبراير 2012 الساعة 08 : 19 أضيف في 21

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

صحراء 24 / طانطان

أعلنت مجموعة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ، والاختطاف القسري والاعتقال التعسفي و أسرهم بطانطان الذين صدرت في حقهم توصية من هيئة الإنصاف والمصالحة بخصوص الإدماج الاجتماعي، من خلال بيان توصلت " صحراء 24 " بنسخة منه، عن تنديدها واستنكارها وشجبها لما آلت إليه أوضاعهم الاجتماعية بسبب إهمال ملفاتهم الخاصة بالإدماج، وذلك نظرا يضيف البيان للتماطل الذي تعرفه هذه العملية، حيث لم يحضى ملفهم بأي اهتمام يذكر، وذلك تنافيا تقول مجموعة الضحايا مع التعليمات السامية للملك محمد السادس والتي تنص على الإسراع بتنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة.

وأشار أصحاب البيان أنهم عازمون على الدخول في اعتصام مفتوح و بشكل تصاعدي أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، محملين المسؤولية للجهات المعنية بملفهم وعلى رأسهم عامل إقليم طانطان الذي وجهوا إليه نسخة من البيان ثم إلى المجلس الجهوي لحقوق الإنسان بكليميم.

وختمت مجموعة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ، والاختطاف القسري والاعتقال التعسفي بطانطان بيانها بالتأكيد على عزمهم خوض كافة الأشكال النضالية من أجل انتزاع حقوقهم المشروعة في الإدماج الاجتماعي والذي تخوله لهم كافة المواثيق والدستور والقوانين ذات الصلة.

مصادقة المغرب حول حماية الأشخاص من الاختفاء القسري تفرض إعادة فتح ملف بن بركة

أجرى الحوار أحمد مدياني
الاربعاء 22 فبراير 2012 - 09:07

قال الفاعل الحقوقي عزيز إدمين إن تصريح مصطفى الرميد وزير العدل والحريات بقرب مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية حول حماية الأشخاص من الاختفاء القسري مجرد تحصيل حاصل، لأن الدستور الجديد ينص على ذلك .

وأكد أن مبادرة الانضمام إلى الاتفاقية الدولية هو استجابة لمطلب الحركة الحقوقية منذ سنة 2006 التي ناضلت من أجل ذلك. وأكد أن جريمة الاختفاء القسري غير خاضعة لمبدأ التقادم .

باعتباركم كفاعل حقوقي، كيف تلقيتم تصريح وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد أمام مجلس النواب بخصوص قرب مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية حول حماية الأشخاص من الاختفاء القسري؟

أولا، لابد من الإشارة أن الاتفاقية الدولية حول حماية الأشخاص من الاختفاء القسري، هي الاتفاقية الأساسية الوحيدة التي لم يصادق عليها المغرب بعد، والتي كان الوفد المغرب مساهما أساسية في صياغتها في "لجنة حقوق الإنسان" التي تحولت بعد إصلاح منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة سنة 2006 إلى "مجلس حقوق الإنسان ."

ثانيا، التصريح بانضمام المغرب لهذه الاتفاقية الدولية يأتي كتحصيل حاصل الآن، فالدستور الجديد في الفصل 23 منه وجرم الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، وأقر بحق الحياة في الفصل 20. بالإضافة إلى إدخال مجموعة من التعديلات على قانون المسطرة الجنائية التي تكفل الحماية من الاختفاء القسري في جانب المسطرة الجنائية المتعلقة بالاعتقال والحراسة النظرية.

ثالثا من الناحية العملية، اشتغل "المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان" على ما تبقى من نتائج هيئة الإنصاف والمصالحة في ملف الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي طيلة فترة 1956- 1999، وقد أصدر بذلك تقريرا سنة 2010 مرتبط بالاختفاء القسري.

ومع ذلك فالمبادرة الآن بالانضمام إلى الاتفاقية الدولية، هو استجابة لمطلب الحركة الحقوقية منذ سنة 2006 التي ناضلت من أجل ذلك.

هل يعني ذلك أن المصادقة تعني إلغاء مسؤولية الدولة عن ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؟

يعتبر الاختفاء القسري جريمة غير خاضعة لمبدأ التقادم، كما أن ملف الاختفاء القسري لازال مفتوحا في المغرب، من خلال الحالات التسعة التي لم يكشف عنها الملحق المتعلق بالاختفاء القسري الصادر عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان .

كما أن انضمام المغرب إلى الاتفاقية يتبعه مجموعة الإجراءات التشريعية والعملية يجب القيام بها، وهي على الخصوص ملائمة التشريع الوطني مع الاتفاقية، وهنا نتحدث عن التشريع الجنائي حيث يجب التنصيص صراحة على جريمة الاختفاء القسري، وتجريم الأخذ بالأوامر لتبرير تنفيذها، العمل على تنفيذ توصيات مجموعة العمل الدولية حول الاختفاء القسري الستة، والانضمام إلى معاهدة روما المنشأة للمحكمة الجنائية الدولية، والمصادقة على البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام .

أما من الناحية العملية، يجب العمل على كشف حقيقة الحالات التسعة العالقة ومنها ملف المهدي بن بركة وغيره، والكشف عن حقيقة الاختفاء القسري للحالات التي الإعلان عنها من خلال تقرير المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، من خلال أماكن قبورهم والأسباب التي أدت لوفاتهم والجهات أفرادا أو مؤسسات التي كانت سبب اختفاءهم، والتنزيل السلمي لإستراتيجية عدم الإفلات من العقاب.

وما هي السبل الكفيلة لإنجاح هذا المسلسل؟

من خلال التقرير الأخير للمجلس الاستشاري لسنة 2010 الذي تحدثنا عنه، ومن خلال التصريحات السابقة لأحمد حرزني الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، يتبين أن ملف الاختفاء القسري قد طوي بالنسبة للدولة، حيث صرح حرزني أن لجنة المتابعة لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة أنهت مهمتها".

وبالتالي اليوم، ومن أجل معالجة الاختلالات ولطي صفحة ماضي الاختفاء القسري في المغرب، يجب إنشاء آلية جديدة بناء على منجز هيئة الإنصاف والمصالحة والاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، تشتغل بشكل مستقل والى جانب المجلس

الوطني لحقوق من أجل مواصلة البحث في حالات الاختفاء القسري التسعة العالقة، حتى تتدارك النقص الحاصل في التقرير النهائي للجنة المتابعة وملحقها الرابع.

تم تنصيبك عضو اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ما هي القيمة الإضافية لك كشاب في هذا المسار؟

تنصيبي عضو اللجنة الجهوية الرباط القنيطرة، هي ميكانيزم أخر سوف نشتغل من خلاله على تكريس الحماية للأفراد لممارسة حقوقهم كما تكفلها له المواثيق الدولية والعمل على إثراء الفكر الحقوقي داخل المجتمع، يبقى الرهان الأساسي لي شخصيا، كيف يمكن إدماج المقاربة الشبابية في هذا المجال الواسع.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

hespress.com

معتقلو أحداث 20 فبراير بتطوان يغادرون سجن "الصومال"

هسبريس من تطوان
الثلاثاء 21 فبراير 2012 - 22:45
غادر، صباح يوم الاثنين 20 فبراير الجاري، السجن المحلي بتطوان، اثنين من الشبان المُدانين بسنة سجنا نافذا، على خلفية أحداث 20 فبراير من السنة الماضية بتطوان، فيما أفرج الثلاثاء 21 فبراير الحاري عن 15 معتقلا آخرين أدينوا بنفس العقوبة الحبسية.

ولم يحضر حدث إطلاق الشبان المحسوبين على حركة 20 فبراير، والذين أُطلق سراحهم الثلاثاء فبراير في حدود الساعة التاسعة والنصف صباحا، سوى "الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان " في غياب أي حضور عن الجمعيات الحقوقية، أو لحركة 20 فبراير بالمدينة نفسها، والتي طالما كانت تنادي في خرجاتها بالمدينة بإطلاق سراح المعتقلين والإفراج عنهم.

وعبرت عائلة، كل من عبد الحكيم السي امبارك، وكريم السوسي، لمغادرتها أسوار سجن "الصومال"عن فرحتها بعودة فلذات أكبادها، ومن جهته أكد قريب أحد السجناء المفرج عنهم، أن "المعتقلين لم يحظوا بأي عفو ملكي، رغم مطالبة الأسر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتدخل لدى وزارة العدل".

وكانت مجموع الأحكام الصادرة من طرف غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بتطوان في حق 19 معتقلا على خلفية مسيرات يوم 20 فبراير من السنة الماضي، قد بلغت 65 سنة سجنا نافذة، حيث قضت استئنافية تطوان، في منتصف شهر مارس الماضي، في حق المعتقل (م.التمسماني) بعشر سنوات سجنا وغرامة قدرها 20 ألف درهم لفائدة رجل الأمن الذي أصيب بكسور في ذراعه، حيث تمت متابعته بتهمة "العصيان المدني" وتخريب "الممتلكات العامة" وتهمة "محاولة قتل" عنصر أمني.

فيما قضت المحكمة على المعتقلين 18 عشرة الآخرين، 5 منهم من مدينة شفشاون بـ 55 سنة سجنا، حيث قضت على كل من رشيد الدردابي، ومراد العلوي، ومحمد الصبان بـ 4 سنوات سجنا نافذة فيما قضت على كل من ياسين بوجنة، ومحمد سعيد بخوت، وكريم الحايط، وإبراهيم البراق، وإسماعيل وكريم السوسي، وزهير الحداد ويونس بنحليمة بـ 3 سنوات سجنا نافذا لكل واحد منهم، بينما قضت بالحكمة بسنتين سجنا نافذة على كل المعتقلين عمر أمغار، وعبد الحكيم السي مبارك، فيما قضت استئنافية تطوان على الشبان الخمسة المعتقلين بمدينة شفشاون بـ 3 سنوات سجنا لكل منهم.قبل أن يتم خفض العقوبة الحبسية استئنافيا، في حقهم، حيث تراوحت بين سنة، وسنة ونصف وأربع سنوات.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

LaKome.com

برلماني فرنسي يراسل وزير خارجيته حول وضعية معتقل مغربي بتازة مضرب عن الطعام منذ 60 يوما

الأربعاء, 22 شباط/فبراير 2012 01:17
موقع لكم

قيادة 'الجمعية المغربية لحقوق الانسان' يضربون عن الطعام تضامنا مع المعتقلين الخمسة

بعث نائب برلماني فرنسي ينتمي إلى الشيوعي الفرنسي، برسالة مكتوبة الى وزير الخارجية الفرنسي حول وضعية المعتقل السياسي بتازة عز الدين الروسي، والذي قضى 60 يوما مضربا عن الطعام. وجاء في الرسالة التي توصل بها موقع "لكم. كوم"، أن حياة الروسي (23 سنة) أصبحت في خطر، وأنه تعرض للتعذيب، ودخل في اضراب مفتوح عن الطعام للمطالبة بتحسين وضعيته هو وأربعة من رفاقه معتقلون بفاس من أجل نشاطهم السياسي والنقابي داخل "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب".

وناشد النائب الفرنسي وزير خارجية بلاده التدخل العاجل من أجل إنقاذ حياة الطالب المغربي، من أجل الوقوف في وجه الظلم حتى لو تخطى الحدود.

وانتقد النائب الفرنسي صمت البرلمان المغربي المفروض فيه القيام بالتزاماته في صيانة دولة الحق واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية. ووصف النائب الفرنسي تصرفات السلطات المغربية بـ "الأفعال الشنيعة" وغير المقبولة والمتناقضة مع وضع "الشريك الديمقراطي" داخل المجلس الأوروبي الذي حصل عليه المغرب منذ 11 يونيو 2011.

يذكر أن عز الدين الروسي الذي يقضي عقوبة بالسجن المدني بتازة دخل اضرابه عن الطعام يومه 60، وهو يوجد حاليا في المستشفى وفي مرحلة خطرة جدا على صحته وحياته، والى جانبه رفاقه الأربعة في سجن عين قادوس بفاس، وهم محمد الزغديدي ومحمد فتال ومحمد غلوط وابراهيم السعيدي والمضربين أيضا عن الطعام منذ 23 يناير 2012 تضامنا مع رفيقهم الروسي.

وفي نفس السياق أعلن أعضاء المكتب المركزي لـ "الجمعية المغربية لحقوق الانسان" عن قيامهم يوم الأربعاء 22 فبراير، بالإضراب عن الطعام طيلة هذا اليوم أمام "المجلس الوطني لحقوق الانسان"، للإعلان عن تضامنهم مع المعتقلين المضربين عن الطعام.

Revue de

chtoukapress.com

التنسيق النقابي في قطاع الصحة يتشبث بقرار الإضراب غدا ويمتعض من عدم تجاوب السلطات الإقليمية

اشتوكة بريس

أبدت مكونات التنسيق النقابي في قطاع الصحة العمومية باشتوكة أيت باها ، تشبتها بقرار الإضراب الإنذاري الإقليمي المزمع تنظيمه غدا ويستمر إلى بعد غد الخميس ، مع وقفة احتجاجية غدا الأربعاء بداية من الساعة العاشرة صباحا أمام مقر المندوبية الإقليمية ببيوكرى.وجاء قرار التصعيد بعدما لم تتجاوب الإدارة الصحية مع الملف المطلبي للتنسيق الثلاثي المكون من الجامعة الوطنية لقطاع الصحة المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل،والنقابة الوطنية للصحة العمومية (ف.د.ش) ، والجامعة الوطنية للصحة التابعة للاتحاد الوطني للشغل.وكان المدير الجهوي قد عقد اجتماعا مساء أمس الإثنين بمقر المندوبية الإقليمية ، وحضره إلى جانب المسؤول الأول عن القطاع بالإقليم ، كل من مدير المركز الاستشفائي لبيوكرى ورئيس المصلحة الإدارية والاقتصادية الإقليمية ، فيما لم تشارك مكونات التنسيق النقابي التي بقي أعضاؤها خارجا مشترطين تنفيذ الالتزامات الموقعة في محضر الاجتماع المنعقد مع المدير الجهوي لوزارة الصحة بتاريخ 18 يناير والذي احتضنت أشغاله قاعة الاجتماعات بالمستشفى الإقليمي ببيوكرى ، وهو ما تعتبره مكونات التنسيق النقابي حدا أدنى ومدخلا أساسيا لأي حوار جاد ومسؤول . غير أن لاشيئ من ذلك تحقق ، بحسب التنظيمات المكونة للتنسيق ، مما يقوي من مبررات هذا التصعيد .

إلى ذلك ، راسلت مكونات التنسيق النقابي الثلاثي ، العديد من الجهات على المستوى المحلي،الجهوي والوطني ، ويتعلق الأمر بعامل اشتوكة أيت باها والمدير الجهوي لوزارة الصحة ووزير العدل والحريات ، فضلا عن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، وذكروا من خلال رسالة مفتوحة بما وصفوها المضايقات التي يمارسها المندوب الاقليمي للصحة و مدير المركز الاستشفائي الاقليمي في حق مناضلي المكاتب النقابية الثلاث، تم سردها كالتالي:

*اصدار مذكرة انتقال تعسفي في حق الكاتب العام ل ف-د-ش و نقله من وحدة تدبير الموارد البشرية الى وحدة الصيانة.

*اصدار مذكرة انتقال تعسفي في حق الكاتب العام ل ا-م-ش الى المركز الصحي القروي ايت موسى بعد أن كان يعمل بمختبر محاربة داء السل بالمركز الحضري بيوكرى.

*اصدار مذكرة انتقال تعسفي في حق أحد أعضاء المكتب النقابي ا-و-ش-م من مكتب الضبط بالمكتب الاقليمي الى المركز الصحي أيت باها للعمل كمتصرف بصيدلية المركز الصحي.

*اعطاء التعليمات لرؤساء الدوائر الصحية قصد منع ممثلي التنسيق النقابي الثلاثي من التواصل مع الشغيلة الصحية حول المعركة النضالية و التي كان من المقرر خوضها يوم 19 يناير 2012 والتي تم تأجيلها و تنفيذها يوم 31 يناير 2012.

*حجز الوحدة المركزية للحاسوب بوحدة تدبير الموارد البشرية الخاصة بالموظف الذي يمثل الفيدرالية الديمقراطية للشغل(الكاتب العام).

*توجيه استفسار كتابي للكاتب العام الاقليمي للفديرالية الديمقراطية للشغل حول استعمال الحاسوب في مهام نقابية و التهديد بمتابعات قضائية كما صرح بها المندوب بالنيابة في اجتماع رسمي مع السيد المدير الجهوي للصحة بجهة سوس ماسة درعة.

*اصدار قرارات افراغ السكن الوظيفي في حق عضوين نقابيين ل ف-د-ش بكل من المركز الصحي تنالت و المركز الصحي بيوكرى.

*القيام بحملة شرسة مضادة للمس بمشروعية النضال الذي يقوم به التنسيق النقابي من طرف مدير المركز الاستشفائي (المندوب بالنيابة) و رئيس القطب الطبي بالمستشفى الاقليمي بتعليمات من المندوب الاقليمي.

*التشويش و ترهيب المناضلين لوقف مشاركتهم في المحطات النضالية.

*التهديد بالعزل من أسلاك الوظيفة العمومية و القيام باقتطاعات من الأجر الشهري في حق أعضاء المكاتب النقابية و المنخرطين في العمل النقابي .

تجدر الإشارة إلى أن التنسيق الثلاثي قد طالب ، عامل اشتوكة أيت باها ، ببرمجة لقاء مع مكوناته حول الوضع المتدهور للقطاع الصحي في الاقليم ، غير أن النقابات المعنية لم تتلق إلى حدود الآن أي جواب عن مراسلتها التي أودعتها بمكتب الضبط الإقليمي ، وتلوح بمزيد من التصعيد في الأشكال الاحتجاجية المقبلة محملة المسؤولية الكاملة للجهات المعنية لما سيؤول إليه الوضع الصحي بالإقليم.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'homme